برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني وأثرهما على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية

First and second economic growth consolidation programs and their impact on economic growth in Algeria: an empirical study

بن ذهيــبة محمد[1]

[1] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، mohamed.bendehiba@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال: 2022/04/10 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/06/15

ملخص:

يعتبر الإصلاح الاقتصادي من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، وهذا من خلال إعادة التوازن في المؤشرات الاقتصادية. والجزائر كغيرها من دول العالم شهدت صعوبات جما في اقتصادها مما دفعتها إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية. وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وعلى رأسها برنامجي توطيد النمو الأول والثاني ودورهما في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال رفع مستوى النمو الاقتصادي وفق الإمكانات المتاحة والسياسات المتبعة للحكومة الجزائرية خلال الفترة (2010-2019). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، معدل البطالة، التشغيل والميزان التجاري.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي، برنامجي توطيد النمو الأول والثاني، المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تصنيفات JEL : G17، O33.

Abstract:

Economic reform is one of the most important economic policies that affect economic growth rates; this is done by rebalancing the economic indicators. Algeria, like other countries in the world, has experienced serious difficulties in its economy; this prompted him to enact a number of economic reforms. This study aimed to clarify the economic reform programs adopted by Algeria, added to this are the first and second growth consolidation programs, and their role in achieving macroeconomic balances, By raising the level of economic growth according to the available capacities and the policies followed by the Algerian government during the period (2010-2019). This study concluded that there is a direct relationship between GDP and government expenditure, the unemployment rate, employment and the trade balance.

Keywords: Economic growth; economic reforms; macro-economic indicators.

JEL Classification Cods : G17 ،O33.

المؤلف المرسل: بن ذهيبة محمد، **الإيميل:**mohamed.benmed@yahoo.fr

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الرئيسي لقياس الأداء الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أو انخفاضه يشير بالضرورة إلى تحسن أو تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية من المديونية الخارجية، البطالة، الإنفاق الحكومي، ميزان المدفوعات، ... وغيرها، ويعتبر الإصلاح الاقتصادي من أهم آليات دعم النمو الاقتصادي، الذي بموجبه يتم إعادة التوازن الاقتصادي، من خلال منح الحكومة حيزا كبير للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل إعادة التوازن الاقتصادي، وذلك عبر السياسات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما قامت به الجزائر منذ سنة 1988، بسبب الصعوبات التي واجهتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بعد تدهور أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في سنة 1985، مما أدى إلى تدهور معدل النمو الاقتصادي، وبذلك تدهورت معها كل المؤشرات الاقتصادية الأخرى من ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، المستوى المعيشي، التضخم، البطالة، ... وغيرها، وهو ما دفع بالجزائر التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال تطبيق عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي، وعلى رأسها برنامجي توطيد النمو الأول والثاني خلال الفترة (2010-2019)، بهدف دعم معدلات النمو الاقتصادي. ومن هنا تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير برنامجي توطيد النمو الأول والثاني على النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة 2010-2019؟

وكفرضية للدراسة فإنه يمكننا القول بأن برنامجي توطيد النمو الأول والثاني كان له تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2019.

في حين تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر عبر برنامجي توطيد النمو الأول والثاني وطبقتها خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019 وتأثيراتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية، من ميزان المدفوعات، التشغيل، معدل البطالة، الإنفاق الحكومي، ومدى تحقيقها للهدف الرئيسي المتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي.

1- الإصلاح الاقتصادي:

1-1- مفهوم الإصلاح الاقتصادي: يقصد بالإصلاح الاقتصادي بأنه عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية شاملة ومستمرة تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغتها من جديد بشكل يؤدي إلى ظهور أفكار وقيم اقتصادية واجتماعية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين (الجبوري، حاتم مُحَمَّد، 2018، ص 222).

وكذلك هو مجموع الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفي قواعد معيارية مختارة مسبق ا مبينة لآلية السوق ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تناوله بين الضيق والاتساع تبعا للمشكلات والاختلالات الاقتصادية (الجبوري، حاتم مُحَمَّد، 2018، ص 222).

وعموما يقصد بالإصلاح الاقتصادي هو إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد، على نحو يعزز من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بمختلف أشكالها وأنواعها، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية، التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ويعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم

مستهدفة لمعدلات الأداء الاقتصادي، سواء على المستوى الداخلي معدلات عجز الموازنة العامة، معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي (إبراهيم أيوب، 2006، ص 12).

1-2- سياسات الإصلاح الاقتصادي:

1-2-1- سياسات التثبيت الاقتصادي (الاستقرار الاقتصادي): يتمثل الاستقرار الاقتصادي في التوازنات الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، بين العرض الكلي والطلب الكلي عن طريق تحرير الأسعار وتحقيق التوازن في القطاع الخارجي والداخلي من خلال تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة. من هذه البرامج والسياسات ما يلي (جبار، عباس، 2008، ص 129):

1-2-1-1- تخفيض الإنفاق: حيث يتم تخفيض الإنفاق القومي إلى مستوى يناسب الموارد المتاحة من خلال مجموعة إجراءات يحددها صندوق النقد الدولي بمدة تقترب من 12-18 شهرا، وتتضمن:

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعه ا إلى القطاع الخاص.

- إجراء خفض كبير في بنود النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي؛ لاسيما فيما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، ورفع أسعار موارد الطاقة إلى مستوى الأسعار العالمية، مع تجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام - يوصي الصندوق كذلك بأن تتوقف الدولة عن الدخول في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص (الأجنبي أو المشترك) أن يقوم بها.

- يتم من خلال السياسة الخارجية النقدية وضع سقف لما يستطيع القطاع العام والخاص الحصول عليه من قروض.

1-2-1-2- تحويل النفقات: تتضمن سياسة تحويل النفقات تغيير الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتصدير والسلع القابلة للتصدير، وهذا التغيير في الأسعار النسبية يتحقق عند انخفاض مستوى الأسعار في الداخل؛ مما يجعل السلع أرخص نسبيا من السلع المماثلة لها في الخارج، هذا الانخفاض في الأسعار يؤدي إلى نتيجتين؛ هما زيادة الصادرات وخفض الواردات، مما يعني تعويض العجز في ميزان المدفوعات، من جانب أخر يتحقق تحويل النفقات من خلال تخفيض قيمة العملة، إذ تزداد الصادرات بسبب انخفاض أسعارها وبالمثل تنخفض الواردات لارتفاع أسعار السلع المستوردة؛ حيث يؤدي التغير في الأسعار النسبية في معظم الحالات إلى تحويل الإنفاق وتحويل نمط الإنتاج نحو التوسع في إنتاج سلع قابلة للتصدير؛ وذلك بغية زيادة إيرادات البلد من العملة الأجنبية، ومن ثم تخفيض العجز من ميزان المدفوعات.

1-2-2- سياسات التكييف الهيكلي: ويمكن تحديد أهمها فيما يلي (جبار، عباس، 2008، ص 130):

1-2-2-1- تحرير الأسعار: تسعى إجراءات التكيف الهيكلي في مقدمة إجراءاتها إلى تحرير الأسعار سواءً للموارد أو للسلع النهائية من قيود الدعم أو الأجور، بمعنى تكسير أية قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية، وتعمل هذه الإجراءات لتحقيق أهدافها باتجاهين هما:

– **الأول** : تخفيف العبء على ميزانية الدولة، أي إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك انقطاع الدولة عن تقديم بعض الخدمات؛

– والثاني: إعطاء الفرصة الكافية لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، مما يعني تكسير أية قيود مؤسسية أو قانونية أو إجرائية مفروضة على الأسعار المحلية والعالمية تحرف آلية السوق عن أداء دورها المفترض في مجال التمويل والإنتاج والاستهلاك ضمن الوسائل المتخذة لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي.

1–2–2–2– الخصخصة: وتعني إسناد ملكي ة وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشكل الخصخصة جزءا من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي، في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ تنطوي على تغيرات أساسية في الدور المنوط بالدولة والمتمثل في تعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته، وخلق الوظائف في سوق العمل وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

1–2–2–3– تحرير التجارة: تستهدف رؤية تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقا من أن هذه الاقتصاديات تواجه قدرا من العجز في العملات الأجنبية دون عوائد الصادرات، وليس الاقتراض الخارجي، تعد المصدر الأساسي والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على الصعيد الدولي لتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي وإزالة أي عوائق أمام الاستيراد من الخارج وحفز التصدير باعتباره السبيل الأساسي للنمو.

وعموماً تهدف مجموعة هذه السياسات إلى خلق بيئة اقتصادية نقدية ومالية مستقرة ومتلائمة مع الاقتصاد الدولي؛ من خلال السعي للقضاء على عجز الموازنة وتخفيض عجز ميزان المدفوعات، ويمكن القول إن رؤية صندوق النقد الدولي تتلخص فيما يلي (طلب، 2004، ص 22):

– تعرض رؤية الصندوق على الدول النامية الحل الرأسمالي لمشكلاتها بما يعني أن النظام الرأسمالي هو الطريق الوحيد للإصلاح.

– يركز البرنامج على إدارة الطلب الكلي بحيث يكون متوافقا مع الناتج المحلي للدولة دون التركيز الكافي على جانب العرض الكلي.

– التركيز على الطلب الكلي من خلال رؤية المدرسة التقليدية فقط والتي تركز على عرض النقود كمحدد أساسي للطلب الكلي دون اهتمام كاف بباقي العوامل المؤثرة في الطلب الكلي.

– تحرير التجارة دون الاهتمام الكافي بجانب العرض في الدول النامية.

– التحليل النظري لبرنامج صندوق النقد يقودنا إلى أنه يضر بالفقراء على الأقل في المدى القصير.

1–3– التدابير العملية لبرنامج الإصلاح الهيكلي: يمكن حصر مجموعة التدابير المكونة لبرنامج الإصلاح الهيكلي فيما يلي (رزيق، بوزعرور، 2001):

1–3–1– سياسة الموازنة: حيث أن خبراء الصندوق يفسرون أزمة البلدان النامية بأنها نتيجة الإفراط في الطلب الكلي وذلك بسبب الرؤية التوسعية المتبعة، فسياسة الموازنة العامة المتبعة في إطار برنامج التصحيح تهدف للتقليص أو القضاء على العجز

لخفض معدلات التضخم إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان المتطورة، وعلى هذا الأساس فان البلدان مطالبة بتطبيق جملة من التدابير يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين وهما:

– المحور الأول: ضغط النفقات العامة، وتتم هذه العملية من خلال تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، ورفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع، وتقليص المساعدات الموجهة لمؤسسات القطاع العام، مع تجميد الرواتب والأجور والحد من التوظيف في القطاع العام.

– المحور الثاني: زيادة الإيرادات العامة وذلك من خلال رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام، وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطراف أخرى من جهة؛ ومن جهة أخرى مكافحة التهرب الضريبي، وخصخصة مؤسسات القطاع العام.

1–3–2– السياسة النقدية: ويمكن اختصار مجموعة التدابير النقدية في الحد من نمو الكتلة النقدية، ووضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام مع زيادة سعر الفائدة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الادخار من جهة أخرى.

1–3–3– سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: تهدف جملة هذه التدابير عموماً لتقوية ميزان المدفوعات وتحرير المعاملات الخارجية، ويمكن إبراز التدابير الخاصة بتحرير المعاملات الخارجية من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية وتشجع الصادرات والتي تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل، وتحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية والضريبية، وإلغاء الأساليب التمييزية بين المستثمرين المحليين والأجانب.

2– النمو الاقتصادي:

2–1– مفهوم النمو الاقتصادي: ويعرف النمو الاقتصادي في صحيح اللغة هو زيادة الشيء وحصول تغيير فيه إلى حال أفضل أو أكبر وبصورة تلقائية، أما اصطلاحا فهناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم النمو الاقتصادي نذكر منها على انه عبارة عن حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الإجمالي الحقيقي بين فترتين زمنيتين أو هو عبارة عن معدل ارتفاع الدخل الفردي والذي يمكن قياسه عن طريق الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان (الجبوري وحاتم مُحَّد، 2018، ص 225).

ويعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الدائمة في السلع والخدمات من طرف الفرد في محيطه الاقتصادي فهو بذلك يعكس الزيادة الكمية للدخل والناتج الوطني وتمتد هذه الزيادة الكمية لتشمل أيضا الزيادة المستمرة للسكان مما قد ينجز عنه مشكل التوفيق بين تحقيق الرفاهية وزيادة الإنتاج إثناء التحول التدريجي للاقتصاد (الجبوري، حاتم مُحَّد، 2018، ص 225).

2–2– مصادر النمو الاقتصادي: تتمثل أهمها فيما يلي (الجبوري، حاتم مُحَّد، 2018، ص 225):

2–2–1– كفاءة التنظيم الاقتصادي: يعتبر عنصر التنظيم الاقتصادي أداة لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث إن توفر الخبرات والمهارات الإنتاجية واستغلال الموارد الطبيعية استغلالا امثل واستخدام التقنية في الإنتاج غير كافية لإحداث عملية النمو الاقتصادي ما لم يكن هناك تنظيم اقتصادي كفوء يعمل على نقل عناصر الإنتاج من أوجه الاستخدام الأقل إنتاجية إلى أوجه الاستخدام الأكثر إنتاجية واستخدام الفن الإنتاجي المتطور استخدام امثل، كما إن تقويم كفاءة الوحدات الاقتصادية أمر

ضروري للوصول بالاقتصاد إلى الوضع الأمثل ويراد بتقويم كفاءة الوحدات الاقتصادية تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل هذه الوحدات مع دراسة تطور هذه العلاقة لفترات زمنية متتابعة من خلال المقارنة بين المتحقق والمستهدف من هذه الأهداف.

2-2-2- الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي وهي من هبات الطبيعة حيث يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه على كمية ونوعية الموارد الطبيعية، كخصوبة التربة ووفرة المعادن والمياه والغابات وغيرها، ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية فالموارد التي هي من هبات الطبيعة لا قيمة لها إلا إذا استغلها الإنسان لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وعندما يتم ذلك عندئذ ستفقد تسميتها بالطبيعية وتصبح كأنها من صنع الإنسان.

2-2-3- الموارد البشرية: تبرز أهمية العنصر البشري في عملية النمو الاقتصادي في حقيقة إن البشر هم أداة التنمية وغايتها ووسيلتها فالنمو يستهدف تحقيق مستويات عالية من النمو تضمن الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين عموما وتحقيق ذلك يعتمد على كفاية عنصر العمل ودرجة تفاعله مع العناصر الإنتاجية.

2-2-4- التقدم التكنولوجي: هناك العديد من التعريفات لمفهوم التقدم التكنولوجي ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحيانا فيما بينها فإنها تتفق على إن التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج وبطبيعة الحال فان هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية، وبعبارة اشمل وأوسع فان التكنولوجيا تمثل المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من القدرة على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل، والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا.

2-2-5- تراكم رأس المال: إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة إن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات ويمكنه من تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

3- تحليل وقياس أثر برنامجي توطيد النمو الأول والثاني على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2019):

3-1- برنامجي توطيد النمو الأول والثاني في الجزائر للفترة (2010-2019): يندرج برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني ضمن البرنامج الخماسي الثالث الرابع الذي سعت السلطات من خلالهما إلى مواصلة عملية الإعمار الوطني التي انطلقت في تحقيقها منذ سنة 2001 عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر لدعم النمو خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009 الذي تدعم هو الآخر ببرامج خاصة رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وجنوب الصحراء (دقيش، 2019، ص 22). الشكل الموالي يبين لنا تأثير برنامجي توطيد النمو الأول والثاني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2019):

الشكل رقم (01): يمثل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية خلال برنامجي توطيد النمو الأول والثاني للفترة (**2010-2019**).

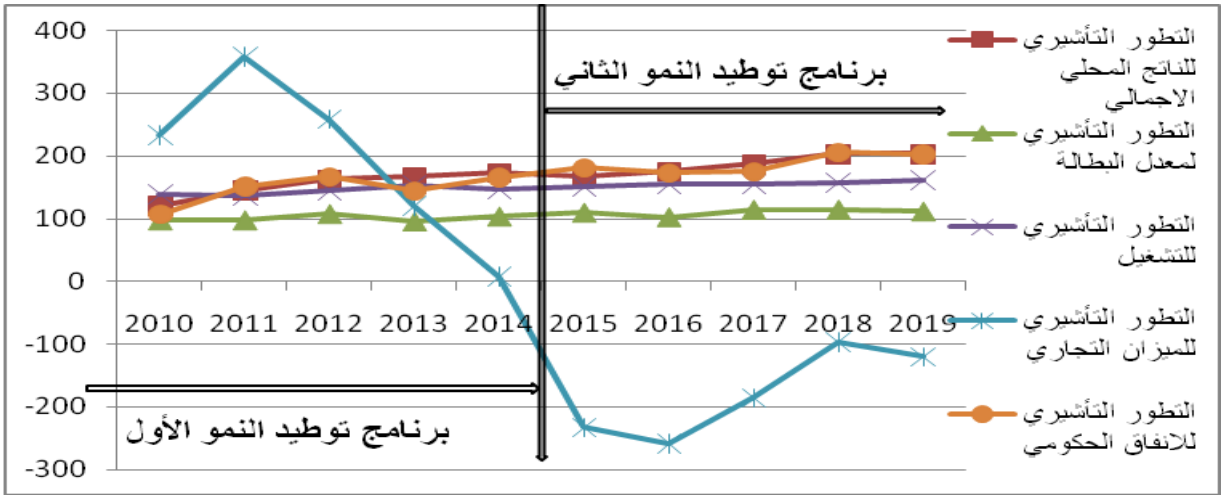

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، ديسمبر 2016.
- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52، ديسمبر 2020.
- التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013.
- التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014.
- التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2017.
- التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019.

- Les comptes économiques en volume de 2016 à 2019, Office National des Statistiques, N°900.
- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, Office National des Statistiques, N°751.
- ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN MAI 2019, Office National des Statistiques, N°879.
- Site officielle de la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

من الشكل أعلاه يظهر لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 عبر برنامج توطيد النمو الأول، أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 120 نقطة تأشيرية أي ما يقارب 12 ألف مليار دج إلى أكثر من 172 نقطة تأشيرية أي حوالي 17 ألف مليار دج خلال سنتي 2010 و2014 على التوالي، في حين عرف مؤشر التشغيل استقرار نسبيا حيث عرف تطورا بطيئا من 139 نقطة تأشيرية أي حوالي 9.5 ملايين عامل سنة 2010، بينما سنة 2014 تطور مؤشر التشغيل إلى 146 نقطة تأشيرية وهو ما يعادل 10 ملايين عامل، بينما الإنفاق الحكومي هو الآخر شهد ارتفاعا من106 نقطة تأشيرية أي ما يقارب 4500 مليار دج إلى 165 نقطة تأشيرية أي حوالي 7000 مليار دج خلال سنتي 2010 و2014 على التوالي، بينما معدل البطالة عرف استقرارا نسبيا من 10% إلى 10.5% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014، في حين سجل الميزان التجاري تراجعا كبيرا من 233 نقطة إلى 7 نقطة تأشيرية خلال سنتي 2010 و2014 على التوالي.

كما أن الشكل أعلاه يظهر لنا تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2019 عبر برنامج توطيد النمو الثاني، أين عرفت المؤشرات الاقتصادية تطورا ملحوظا في الأداء على غرار الناتج المحلي الإجمالي الذي انتقل من 167 نقطة تأشيرية أي ما يقارب 16 ألف مليار دج إلى أكثر من 203 نقطة تأشيرية أي حوالي 20

ألف مليار دج خلال سنتي 2014 و2019 على التوالي، في حين عرف مؤشر التشغيل استقرار نسبيا حيث عرف تطورا بطيئا من 151 نقطة تأشيرية أي حوالي 10 ملايين عامل سنة 2010، بينما سنة 2014 تطور مؤشر التشغيل إلى 161 نقطة تأشيرية وهو ما يعادل 11 مليون عامل، بينما الإنفاق الحكومي هو الآخر شهد ارتفاعا من 181 نقطة تأشيرية أي ما يقارب 7500 مليار دج إلى 202 نقطة تأشيرية أي حوالي 8500 مليار دج خلال سنتي 2010 و2014 على التوالي، بينما معدل البطالة عرف استقرارا نسبيا عند 11% خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2014، في حين سجل الميزان التجاري تحسنا ملحوظا من 232- نقطة تأشيرية إلى 119- نقطة تأشيرية خلال سنتي 2010 و2014 على التوالي.

3-2- قياس أثر برنامجي توطيد النمو الأول والثاني على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2019): حتى نحكم على مدى نجاعة وفعالية الإصلاحات الاقتصادية الكلية عبر برنامجي توطيد النمو الأول والثاني في الجزائر، يتحتم علينا قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية لهذين البرنامجين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، معتمدا في ذلك على بيانات سنوية من سنة 2010 إلى سنة 2019، مأخوذة من بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي، ولتحقيق ذلك سنتناول ما يلي:

3-2-1- متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم: يوضح الجدول أسفله متغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (01): التعريف بمتغيرات الدراسة.

المتغير	النوع	المضمون	المفهوم
y	تابع	الناتج المحلي الإجمالي	يمثل مجموع القيم المضافة الكلية أو الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية دخل حدود الإقليمية للدولة وبمساهمة عناصر الإنتاج الأجنبية والمحلية.
X_1	مستقل	معدل البطالة	يشمل إجمالي الأشخاص من عمر 18 عاما فأكبر الذين العاطلين عن العمل.
X_2	مستقل	الميزان التجاري	هو الفرق بين الصادرات الواردات خلال فترة زمنية محددة.
X_3	مستقل	الإنفاق الحكومي	يعرف على أنه مبلغ نقدي تقوم الدولة باستعماله أو دفعه في أطار موازنة عامة بقصد إشباع حاجات عامة من خلال تقديم الخدمات العامة، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
X_4	مستقل	التشغيل	يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 18 عاما فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا وهم جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

المصدر: من إعدادنا.

وإذا افترضنا الصيغة الخطية للعلاقة الدالية بين هاته المتغيرات يمكن كتابة النموذج القياسي المراد تقديره كما يلي:

$$y=\beta_0+\beta_1X_1+\beta_2X_2+\beta_3X_3+\beta_4X_4+\varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

3-2-2- تقدير النموذج: لتقدير النموذج الأمثل نتبع الآتي:

3-2-2-1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: تعتبر دراسة إستقرارية خطوة مهمة في للكشف عن وجود المركبات التي تكون سببا في ظهور مشاكل التقدير الزائف، ومن بين الاختبارات المستخدمة نجد اختباري ADF وPP، لكن قبل استخدامهما سنقوم بالتمثيل البياني للسلاسل لأخذ فكرة مبدئية عن خصائصها، حيث يتضح من خلال التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أن تطورها عبر الزمن لا يأخذ نسق مستقر، لهذا نفترض أن هذه السلاسل غير ساكنة.

الشكل رقم (02): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية.

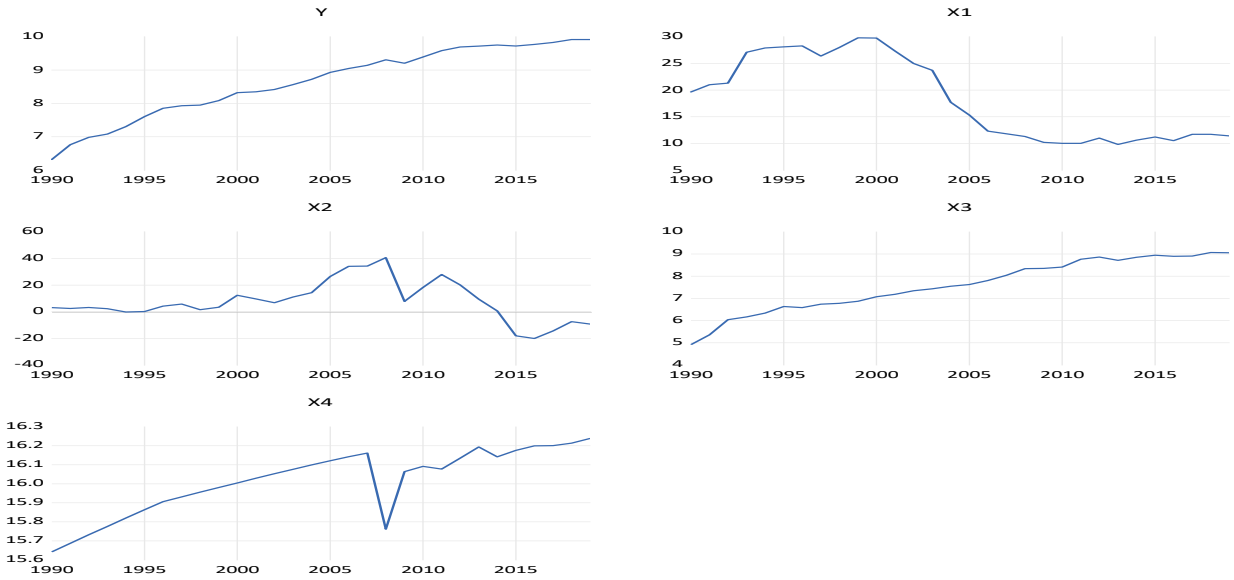

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ومن خلال نتائج الشكل أعلاه نلجأ إلى اختباري ADF وPP للتأكد من عدم سكون السلاسل الزمنية، كما هو موضح في الملحق رقم (1)، والتي كانت نتائجها أن كل متغيرات الدراسة تستقر عند الفرق الأول كما يلي:

- سلسلة الناتج المحلي الإجمالي مستقر عند الفرق الأول، ونكتب: $y \rightarrow I(1)$؛
- سلسلة معدل البطالة مستقر عند الفرق الأول: $x_1 \rightarrow I(1)$؛
- سلسلة الميزان التجاري مستقر عند الفرق الأول: $x_2 \rightarrow I(1)$؛
- سلسلة الإنفاق الحكومي مستقر عند الفرق الأول: $x_3 \rightarrow I(1)$؛
- سلسلة التشغيل مستقر عند الفرق الأول: $x_4 \rightarrow I(1)$.

3-2-2-2- اختبار التكامل المشترك: نظرا لأن السلاسل الزمنية غير مستقرة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن اختبار وجود علاقة التكامل المشترك باستخدام إختبار جوهانسون، لذا نلجأ للتقنية التي طورها Pesaran and Shin (1995,1998) وPesaran and al (1996, 2001)، وبما أن السلاسل المستخدمة تحقق الشرط الأساسي لهذه التقنية فإنه يمكن تتبع التسلسل المنهجي لهذه الطريقة للتأكد من وجود تزامن للسلاسل الزمنية على المدى البعيد، ويمكن تطبيق هذه التقنية من خلال الخطوات التالية (مكيد، علاء، 2017، ص 251):

– اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى للمتغيرات في النموذج غير المقيد UECM، ضمن أقل قيمة لمعياري Akaike (AIC: 1973)، Schwarz (SC: 1978)، وعليه يكتب النموذج $ARDL(P,q_1,q_2,q_3)$ للمتغيرات المدرجة في النموذج وفقا للعلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i}\, y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i}\, \Delta x1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i}\, \Delta x2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{4i}\, \Delta x3_{t-i} \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{5i}\, \Delta x4_{t-i} + \varepsilon_1 + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 X_{1t-1} + \emptyset_3 X_{2\,t-1} + \emptyset_4 X_{3t-1} + \emptyset_5 X_{4t-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

وهنا يتم اختيار النموذج الأمثل المناسب لأقل قيمة للمعيارين المذكورين، وذلك بعد تقدير هذا النموذج باعتماد درجات تأخير مختلفة، وبالإستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews12 نقدر مختلف هذه النماذج مع إعطاء القيم الخاصة بالمعيارين المذكورين ما يسهل عملية الإختيار، كما تؤكده نتائج الشكل في الآتية.

الشكل رقم (03): يمثل نموذج ARDL الأمثل ضمن 20 نموذج مختار.

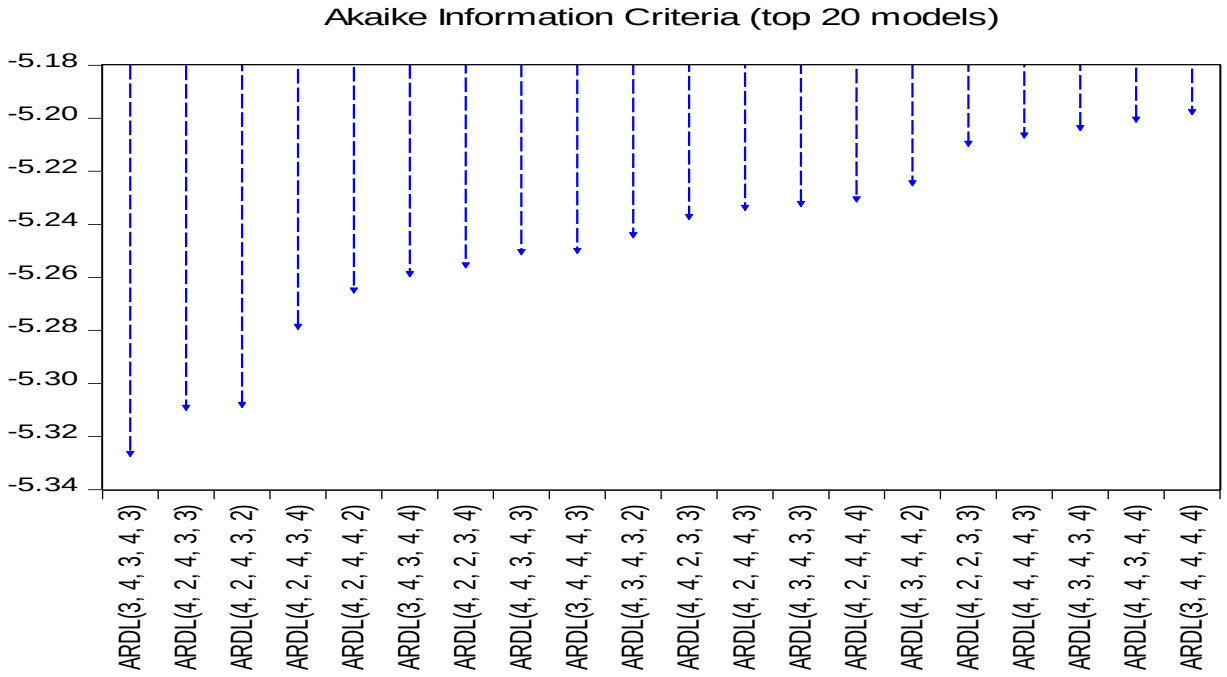

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الشكل أن القيمة الأدنى لمعيار akaike هي التي تتوافق مع أطول عمود (لأن القيم سالبة)، والتي تتقاطع مع نموذج $ARDL(3,4,3,4,3)$، وبالتالي يمكن إعادة كتابة النموذج المبين في المعادلة (01) وفقا لدرجات التأخير كما يلي:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_{11}Y_{t-1} + \beta_{12}Y_{t-2} + \beta_{20}X_{1t} + \beta_{21}X_{1t-1} + \beta_{22}X_{1t-2} + \beta_{23}X_{1t-3} + \beta_{30}X_{2t} + \beta_{31}X_{2t-1} + \beta_{32}X_{2t-2} + \beta_{40}X_{3t} + \beta_{41}X_{3\,t-1} + \beta_{42}X_{3\,t-2} + \beta_{43}X_{3\,t-3} + \beta_{50}X_{4t} + \beta_{51}X_{4\,t-1} + \beta_{52}X_{4\,t-2} + \emptyset_1 Y_{t-1} + \emptyset_2 X_{1t-1} + \emptyset_3 X_{2\,t-1} + \emptyset_4 X_{3t-1} + \emptyset_5 X_{4t-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

تقدير النموذج الموضح في المعادلة رقم (01) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادي OLS ثم التأكد من وجود علاقة التكامل المتزامن باستعمال اختبار Wald، وبعد إجراء هذا الاختبار على النموذج المذكور تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.746551	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لفيشر المحسوبة $(F-statistic = 5.746551)$ أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية عند جميع مستويات الثقة، وعليه نقول أن هناك تزامن بين السلاسل الزمنية في المدى البعيد، وهو ما يسمح لنا بمواصلة تقدير نموذج تصحيح الخط بالاستناد إلى تقنية ARDL.

3-2-3- تقدير معلمات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ: من أجل التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية محل الدراسة، يمكننا تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير وكذا معامل التصحيح أو التعديل وفق كما يلي:

3-2-3-1- تقدير معلمات الأجل الطويل: يمكننا تلخيص نتائج تقدير المعلمات في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.002792	0.003368	-0.828870	0.4538
X2	0.007253	0.000773	9.378279	0.0007
X3	0.700415	0.037416	18.71961	0.0000
X4	1.206457	0.168773	7.148397	0.0020
C	-15.83173	2.580724	-6.134608	0.0036
EC = Y - (-0.0028*X1 + 0.0073*X2 + 0.7004*X3 + 1.2065*X4 - 15.8317)				

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الجدول أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين X1 (معدل البطالة) (Y عند مستوى معنوية 5%)، هذه العلاقة تترجم في أن أي تغير قدره وحدة واحدة في X1 (معدل البطالة) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ستؤدي إلى تغير بالانخفاض Y (الناتج المحلي الإجمالي) بـ 0.002792 وحدة إلا أن هذه النتيجة لا تأخذ بعين الاعتبار نظرا لعدم معنوية هذا المتغير، وفي ذات الإطار نجد أن ارتفاع كل من، X2 (الميزان التجاري)، X3 (الإنفاق الحكومي)، X4 (التشغيل) بوحدة واحدة يزداد y (الناتج المحلي الإجمالي) بـ 0.007253، 0.700415، 1.206457 على التوالي.

3-2-3-2- تقدير معلمات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ: تستخدم نماذج تصحيح الخطأ للتعرف على معامل التعديل المعبر عن قوة الإرجاع إلى التوازن في الأجل الطويل حالة حدوث اختلال في الأجل القصير، وكانت نتائج تقدير هذا المعامل كما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم (04): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(3, 4, 3, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/11/22 Time: 09:12
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.140524	0.072940	1.926559	0.1263
D(Y(-2))	0.224450	0.079002	2.841064	0.0468
D(X1)	-0.002164	0.002213	-0.977640	0.3836
D(X1(-1))	0.013820	0.002251	6.140980	0.0036
D(X1(-2))	0.012913	0.002663	4.849428	0.0083
D(X1(-3))	0.006941	0.001973	3.518390	0.0245
D(X2)	0.011373	0.000619	18.36371	0.0001
D(X2(-1))	-0.002423	0.001095	-2.213803	0.0912
D(X2(-2))	-0.003206	0.001121	-2.859962	0.0459
D(X3)	0.134443	0.039310	3.420070	0.0268
D(X3(-1))	-0.487703	0.088614	-5.503664	0.0053
D(X3(-2))	-0.325683	0.050431	-6.457934	0.0030
D(X3(-3))	-0.120181	0.040304	-2.981845	0.0407
D(X4)	0.334996	0.038063	8.801023	0.0009
D(X4(-1))	-1.131188	0.127914	-8.843323	0.0009
D(X4(-2))	-0.493715	0.124615	-3.961916	0.0167
CointEq(-1)*	-1.212765	0.137691	-8.807862	0.0009

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من الجدول أعلاه يتضح أن معلمات الأجل القصير كلها معنوية عند مستوى 5% باستثناء معلمة ميل X1 عند الفترات، لكن الأهم هو قيمة وإشارة معامل تصحيح الخطأ، حيث تشير القيمة السالبة: 1.21- أن الاختلالات التي يتضمنها النموذج المقترح في الأجل القصير يتم تعديلها آليا خلال بعد حدوث الخلل.

3-2-4- اختبارات التشخيص للنموذج المقدر: من خلال النتائج المقدرة لابد من أن نتأكد من جودة النموذج المقدر، حيث يتم التأكد من تحقق الفرضيات الكلاسيكية للنموذج القياسي وخلوه من المشاكل، وفي هذا الصدد تتوفر لدينا العديد من الاختبارات نوجز أهما في:

3-2-4-1- إخبار لارتباط الذاتي للأخطاء: يعتبر إختبار breusch-godfrey أحسن الاختبارات للتأكد من الارتباط الذاتي من عدمه، وقد لخصت نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): نتائج اختبار وجود مشكل الارتباط الذاتي لبواقي التقدير.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.197044	Prob. F(21,4)	0.9949
Obs*R-squared	13.22034	Prob. Chi-Square(21)	0.9007
Scaled explained SS	0.293501	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول نجد أن القيمة المحسوبة لإختبار فيشر (F-statistic=0.19) أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تترجم في عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير.

3-2-4-2-اختبار فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إن كانت بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صرفي للأخطاء، وبانحراف معياري معين، وباستخدام برنامج Eviews 12 فقد تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (04): يمثل نتائج اختبار Jarque-Bera على بواقي تقدير.

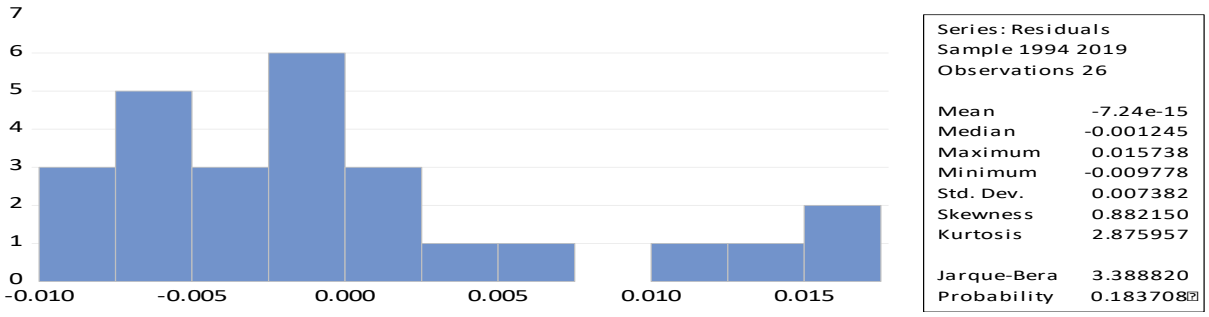

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتجلى لنا من خلال الشكل أن الأعمدة البيانية الخاصة ببواقي التقدير تأخذ توزيعا مشابها لشكل الجرس الخاص بالتوزيع الطبيعي، إضافة إلى ذلك نجد احتمالية إختبار Jarque-Bera (تساوي 0.18) أكبر من 5% لذا نقبل فرضية العدم، أي فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير.

3-2-4-3-إختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ: للتأكد من صحة فرضية تجانس تباين الأخطاء نستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): نتائج إختبار Breusch-Pagan-Godfrey.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.197044	Prob. F(21,4)	0.9949
Obs*R-squared	13.22034	Prob. Chi-Square(21)	0.9007
Scaled explained SS	0.293501	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

بما أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أقل من القيمة المجدولة عند معنوية 5% فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ للنموذج المقدر.

3-2-4-4- إختبار Ramsey Reset: يستخدم للتعرف على مدى ملائمة النموذج من حيث شكله الدالي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وكانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (07): نتائج إختبار Ramsey Reset.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: Y Y(-1) Y(-2) Y(-3) X1 X1(-1) X1(-2) X1(-3) X1(-4) X2 X2(-1) X2(-2) X2(-3) X3 X3(-1) X3(-2) X3(-3) X3(-4) X4 X4(-1) X4(-2) X4(-3) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.339698	3	0.7565
F-statistic	0.115395	(1, 3)	0.7565
Likelihood ratio	0.981335	1	0.3219

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتبين من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر أكبر من مستوى المعنوية 5%، لذا يمكن قبول الشكل الدالي المقترح للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

3-2-5- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر: للتأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج، يتم باختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cusum)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cusum Of (Squares)، والإختبار موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): يمثل مجموع التراكمي للبواقي والمجموع المربع التراكمي للبواقي.

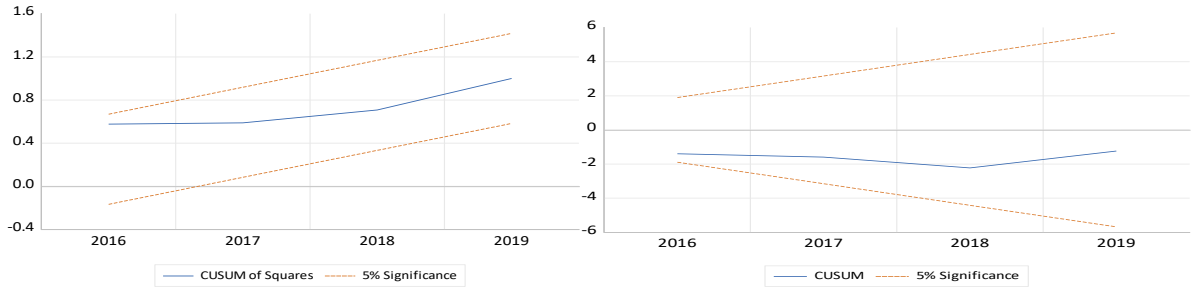

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الخاتمة:

في خاتمة الدراسة يمكننا القول بأن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر عبر برنامجي توطيد النمو الأول والثاني قد ساهم في تحسين النمو الاقتصادي بالجزائر، من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، من ميزان تجاري، معدل البطالة، التشغيل والإنفاق الحكومي. حيث ومن خلال تطرقنا لدراسة أثر برنامجي توطيد النمو الأول والثاني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2010-2019 توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج هي كما يلي:

- الإصلاح الاقتصادي منح للدولة حيز كبير للتدخل في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي؛

- أظهرت الدراسة أن التوازن الذاتي للاقتصاد لا يمكن ن يحدث إلا بتدخل الدولة عبر سياسات اقتصادية مختلفة بموجبها يتم إعادة التوازن الاقتصادي؛

- يعتبر الإنفاق الحكومي من آليات السياسة الاقتصادية التي تتحقق النمو الاقتصادي المطلوب؛

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر قياس الأداء والنمو الاقتصادي الذي هو عبارة عن ترجمة لتحسن المؤشرات الاقتصادية من ميزان المدفوعات، الإنفاق الحكومي، التشغيل، البطالة، ...

- خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019 عززت الجزائر جهودها في تدعيم النمو الاقتصادي عبر برنامجي توطيد النمو الاقتصادي الأول والثاني، وذلك من خلال إرساء ركائز تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز هذه الفترة، مما أدى إلى انتعاش الميزان التجاري، انخفاض معدل البطالة، ارتفاع معدل التشغيل وارتفاع الإنفاق الحكومي.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم أيوب، سميرة، 2006، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية وتقويمية**، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية (مصر)؛

- بن علية، فتيحة وتومي، صالح، 2020، **تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017)**، مجلة شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، جامعة الشلف (الجزائر).

- رزيق، كمال وبوزعرور، عمار، 30/29 أكتوبر 2001، **التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر).

- دقيش، جمال، 2019، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1998-2015**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد رقم 03، العدد 02.

- عبد الكاظم جبار، إيمان وعباس، سحر، 2008، **تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 10؛

- عبد العظيم طلب، مُحَمَّد، 2004، **الإصلاح الاقتصادي: من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصري**، المجلة العلمية، جامعة أسيوط (مصر).

- مخيف جاسم حمد، الجبوري ومراد، حاتم مُحَمَّد، 2018، **أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 22، الجزء 2، جامعة تكريت (العراق)؛

- مكيد، علي وعشيط، علاء، 2017، **أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم –دراسة تطبيقية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990–2015)**، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 14، العدد 02.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، ديسمبر 2016.

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 52، ديسمبر 2020.

- التقرير السنوي 2012: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2013.

- التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014.

- التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2017.

- التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019.

- Les comptes économiques en volume de 2016 à 2019, Office National des Statistiques, N°900.
- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, Office National des Statistiques, N°751.
- ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN MAI 2019, Office National des Statistiques, N°879.
- Site officielle de la Banque Mondiale : https://www.banquemondiale.org/ , visite le : 07/01/2022.

الملاحق:

الملحق رقم (1): اختبار الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level				
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-11.2744	-0.7781	-1.5675	-3.4075	-2.2023
	Prob.	***0.0000***	***0.8104***	***0.4859***	***0.0189***	***0.2097***
		***	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5312	-2.1856	-1.5150	-3.4641	-3.7764
	Prob.	***0.3120***	***0.4794***	***0.8009***	***0.0625***	***0.0327***
		n0	n0	n0	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.9263	-0.7931	-1.4925	3.1255	1.9479
	Prob.	***0.9999***	***0.3638***	***0.1245***	***0.9991***	***0.9854***
		n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-4.6339	-3.5123	-5.1016	-4.2788	-9.2107
	Prob.	***0.0010***	***0.0151***	***0.0003***	***0.0024***	***0.0000***
		***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-12.6535	-3.5405	-5.2698	-4.8746	-10.5006
	Prob.	***0.0000***	***0.0542***	***0.0011***	***0.0028***	***0.0000***
		***	*	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2527	-3.5666	-5.1917	-3.1506	-8.0895
	Prob.	***0.0021***	***0.0009***	***0.0000***	***0.0028***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level				
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-4.4238	-0.8238	-1.4967	-3.5056	-2.2023
	Prob.	***0.0016***	***0.7967***	***0.5211***	***0.0151***	***0.2097***
		***	n0	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3957	-2.1743	-1.5150	-3.5383	-3.8367
	Prob.	***0.3739***	***0.4846***	***0.8009***	***0.0538***	***0.0288***
		n0	n0	n0	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.1093	-0.9261	-1.4464	3.9432	1.5944

	Prob.	***1.0000***	***0.3067***	***0.1353***	***0.9999***	***0.9697***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-4.5925	-3.5401	-5.1050	-4.3148	-8.1245
	Prob.	***0.0011***	***0.0142***	***0.0003***	***0.0022***	***0.0000***
		***	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5542	-3.4884	-5.1327	-4.8579	-8.0875
	Prob.	***0.0005***	***0.0602***	***0.0015***	***0.0029***	***0.0000***
		***	*	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2349	-3.5208	-5.1917	-2.4978	-7.7361
	Prob.	***0.0022***	***0.0010***	***0.0000***	***0.0147***	***0.0000***
		***	***	***	**	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.